التعديلات اقتصرت على مادتي 4 و16

«عمومية» بنك وربة «غير العادية» تقر الموافقة على تعديل في النظام الأساسي

أعلن بنك وربة، عن انعقاد الجمعية العامة الغير عادية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 والتي انعقدت في تمام الساعة الـ 11:30 صباحا من أمس الثلاثاء ، في برج وربة الكائن في منطقة الشرق بحضور عبد الوهاب عبد الله الحوطي، رئيس مجلس إدارة بنك وربة وشاهين حمد الغانم، الرئيس التنفيذي ومساهمي البنك. وقد تمت مناقشة جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية الذي تضمن الموافقة على تعديل في عقد التأسيس و/أو النظام الأساسي على النحو التالي:

أولا التعديل على المادة رقم 4 وجاء كالتالي:

النص قبل التعديل

« مع عدم الإخلال بأحكام المرسوم بقانون الشركات رقم 2012/25 وتعديلاته ولائحته التنفيذية، فإن الأغراض التي أسست من أجلها الشركة هي مزاولة جميع أعمال المهنة المصرفية وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم 30 لسنة 2003 بإضافة قسم البنوك الإسلامية للقانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وقانون التجارة وما يقضي به العرف باعتباره من أعمال البنوك، وذلك وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ووفقا للضوابط التي يضعها بنك الكويت المركزي، ولا يجوز أن تقوم بشكل مباشر أو غير مباشر بممارسة أي أنشطة مصرفية أو مالية منافية لأحكام الشريعة الإسلامية، وللشركة في سبيل ذلك أن تقوم بالأعمال الآتية:

1) القيام بجميع الخدمات والعمليات المصرفية لحسابها أو لحساب الغير بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

2) القيام بأعمال الاستثمارات المالية والمباشرة لحسابها أو لحساب الغير، وتؤدي الشركة الخدمات والعمليات المصرفية الآتية على سبيل المثال لا الحصر:

أ. قبول الودائع النقدية بأنواعها سواء في شكل حسابات جارية أو حسابات توفير أو ادخار أو ودائع استثمارية محددة الغرض أو غير محددة الغرض.

ب. مزاولة عمليات التمويل بآجالها المختلفة باستخدام صيغ العقود الشرعية مثل المرابحة والمشاركة والمضاربة والاستصناع والإجارة محليا وعالميا.

ج. تقديم الخدمات المصرفية والمالية بأنواعها المختلفة بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

د. التعامل بالأسهم والصكوك وكافة الأوراق المالية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ه. شراء وبيع السبائك الذهبية وإجراء عمليات تحويل العملات الأجنبية والتعامل بالحوالات المتعلقة بتبادل العملات الأجنبية.

و. إجراء عمليات فتح الاعتمادات المستندية وما يتعلق بها من أعمال مصرفية.

ز. إصدار الكفالات المصرفية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ح. تحصيل مقابل الحوالات والكمبيالات والصكوك وبوالص الشحن والمستندات الأخرى لقاء عمولة لحساب عملاء البنك المستديمين وغير المستديمين.

ط. تلقي الاكتتاب في مراحل تأسيس الشركات المساهمة وزيادة رؤوس أموال الشركات، والقيام بوظيفة مدير الإصدار.

ي. تمويل شراء الأسهم وشهادات الاستثمار وما في حكمها من أوراق مالية وذلك لحساب الشركة أو لحساب الغير بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ك. حفظ جميع أنواع النقود والمعادن الثمينة والجواهر والوثائق والطرود عن طريق تأجير الخزائن الخاصة طبقا للنظام الذي يضعه البنك في هذا الخصوص.

ل. القيام بسائر الأعمال المصرفية في حدود القانون بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

م. بيع وشراء العقارات بما لا يخالف أحكام القانون والشريعة الإسلامية.

ن. بيع وشراء السيارات والمركبات والمعدات الخفيفة والثقيلة وتأجيرها بما لا يخالف أحكام القانون والشريعة الإسلامية.

ويكون للشركة مباشرة الأعمال السابق ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفة أصلية أو بالوكالة. ويجوز للشركة أن تمارس أعمالا مشابهة أو مكملة أو لازمة أو مرتبطة بأغراضها المذكورة أو أن تقوم بشكل مباشر أو غير مباشر بممارسة أي أنشطة مصرفية أو مالية منافية لأحكام الشريعة الإسلامية، وللشركة في سبيل ذلك أن تقوم بالأعمال الآتية:

1) القيام بجميع الخدمات والعمليات المصرفية لحسابه أو لحساب الغير بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

2) القيام بأعمال الاستثمارات المالية والمباشرة لحسابها أو لحساب الغير، وتؤدي الشركة الخدمات والعمليات المصرفية الآتية على سبيل المثال لا الحصر:

أ. قبول الودائع النقدية بأنواعها سواء في شكل حسابات جارية أو حسابات توفير أو ادخار أو ودائع استثمارية محددة الغرض أو غير محددة الغرض، وإعادة استثمار تلك الودائع بشروط أو بدون شروط وبما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.

ب. مزاولة عمليات التمويل بآجالها المختلفة باستخدام صيغ العقود الشرعية مثل المرابحة والمشاركة والمضاربة والاستصناع والإجارة محليا وعالميا.

ج. تقديم الخدمات المصرفية والمالية بأنواعها المختلفة بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

د. التعامل بالأسهم والصكوك وكافة الأوراق المالية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ه. شراء وبيع السبائك الذهبية وإجراء عمليات تحويل العملات الأجنبية والتعامل بالحوالات المتعلقة بتبادل العملات الأجنبية.

و. إجراء عمليات فتح الاعتمادات المستندية وما يتعلق بها من أعمال مصرفية.

ز. إصدار الكفالات المصرفية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ح. تحصيل مقابل الحوالات والكمبيالات والصكوك وبوالص الشحن والمستندات الأخرى لقاء عمولة لحساب عملاء البنك المستديمين وغير المستديمين.

ط. تلقي الاكتتاب في مراحل تأسيس الشركات المساهمة وزيادة رؤوس أموال الشركات، والقيام بوظيفة مدير الإصدار.

ي. تمويل شراء الأسهم وشهادات الاستثمار وما في حكمها من أوراق مالية وذلك لحساب الشركة أو لحساب الغير بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ك. حفظ جميع أنواع النقود والمعادن الثمينة والجواهر والوثائق والطرود عن طريق تأجير الخزائن الخاصة طبقا للنظام الذي يضعه البنك في هذا الخصوص.

ل. القيام بسائر الأعمال المصرفية في حدود القانون بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

م. شراء العقارات لصالح البنك بقصد بنائها وتطويرها وبيعها بحالتها الأصلية أو بعد تجزئتها أو تأجيرها.

ن. بيع وشراء السيارات والمركبات والمعدات الخفيفة والثقيلة وتأجيرها بما لا يخالف أحكام القانون والشريعة الإسلامية.

س. القيام بأعمال الأمين والوكيل وقبول التوكيلات وتعيين الوكلاء بعمولة أو بدون عمولة.

ع. ممارسة أنشطة الأوراق المالية المتمثلة بمدير محفظة الاستثمار ومدير نظام استثمار جماعي ومستشار استثمار ووكيل اكتتاب وأمين حفظ.

ويكون للشركة مباشرة الأعمال السابق ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفة أصلية أو بالوكالة. ويجوز للشركة أن تمارس أعمالا مشابهة أو مكملة أو لازمة أو مرتبطة بأغراضها المذكورة. ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات أو المؤسسات أو الشركات التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت وفي الخارج وأن تشتري هذه الهيئات أو المؤسسات أو الشركات أو تلحقها بها أو تدمجها معها شريطة أن تلتزم بالقيام بأعمال تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية ووفقا للضوابط التي يضعها البنك المركزي في هذا الشأن.»

وكذلك التعديل على المادة رقم 16 جاء كالتالي:

النص قبل التعديل

«يجوز للشركة أن تشتري أسهمها لحسابها في الحالات التالية:

1. أن يكون ذلك بغرض المحافظة على استقرار سعر السهم، وبما لا يجاوز النسبة التي يحددها بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال من مجموع أسهم الشركة.

2. تخفيض رأس المال.

3. عند استيفاء البنك لدين مقابل هذه الأسهم.

4. أي حالات أخرى تحددها الهيئة.

ولا تدخل الأسهم المشتراة في مجموع أسهم الشركة في الأحوال التي تتطلب تملك المساهمين نسبة معينة من رأس المال وفي جميع المسائل الخاصة باحتساب النصاب اللازم لصحة اجتماع الجمعية العامة، والتصويت على القرارات بالجمعية العامة على النحو الذي تنظمه تعليمات بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال.

تفوض الجمعية العامة العادية مجلس الإدارة بشراء أو بيع أو التصرف فيأسهم البنك بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وفقا لأحكام القانون.

هذا وتوجه الحوطي بأسمى معاني الشكر والامتنان إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه وسمو ولي عهده الأمين الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح ورئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح حفظهم الله ورعاهم على دعمهم المتواصل للقطاع المصرفي في دولة الكويت؛ وأشاد بدور الجهات الرقابية والأجهزة الحكومية ذات العلاقة على دورهم الإيجابي والفعال في مساندة البنك، والشكر موصول للعملاء والمساهمين على ثقتهم في بنك وربة.

ومن جهته، أعرب الغانم، عن اعتزاز بنك وربة بثقة مساهميه واعدا بمزيد من الإنجازات في الفترة القادمة لاسيما وأن البنك قد استطاع خلال الأعوام الماضية من ترسيخ مكانته وتنمية عملياته وهذا ما سوف يبني عليه في استراتيجيته للمرحلة المقبلة.

جانب من الجمعية العمومية غير العادية

خلال حفل توزيع جوائز قطاع النقل الجوي 2018

«العربية للطيران» تفوز بجائزة «اختيار المحررين»

فازت «العربية للطيران»، بجائزة «اختيار المحررين» خلال حفل توزيع «جوائز قطاع النقل الجوي 2018» التي نظمتها مجلة «أخبار النقل الجوي» في دبي مؤخرا. وتعكس هذه الجائزة التزام «العربية للطيران» الدائم بتحقيق رضا عملائها، وسعيها المتواصل لتطوير خدماتها وعملياتها وقطاع النقل الجوي بشكل عام.

وتعتبر «جوائز قطاع النقل الجوي»، برنامج الجوائز الوحيد من نوعه في العالم الذي يحتفي بجميع فئات قطاع النقل الجوي. وتتألف لجنة التحكيم التي تشرف على البرنامج عددا من أبرز المسؤولين وصناع القرار في قطاع الطيران، والمؤسسات الحكومية، والشركات العاملة في مجال النقل الجوي. ويتم تقييم الترشيحات المقدمة من قبل أعضاء لجنة التحكيم، في حين يتم اختيار الفائزين النهائيين في كل من الفئات باحتساب نتيجة تصويت اللجنة بالكامل.

وبهذه المناسبة، قال عادل العلي، الرئيس التنفيذي لمجموعة «العربية للطيران»: «إننا سعداء بحصولنا على جائزة «اختيار المحررين» التي أتت تكريما للنجاحات والإنجازات الكبيرة التي حققتها «العربية للطيران» على امتداد السنوات الماضية. ونشعر بالفخر لرؤية الملايين من عملائنا يواصلون الاستفادة من خدماتنا التي تمنحهم الكثير من القيمة المضافة منذ ما يقرب من 15 عاماً، حين أطلقنا مفهوم الطيران الاقتصادي لأول مرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتذكرنا هذه الجائزة المرموقة بالعمل الجاد والحثيث الذي كان فريق «العربية للطيران» ولا زال يقوم به على مر السنين، والذي قادنا إلى تحقيق هذه الإنجازات الرائعة. وأود في هذه المناسبة أن أشكر مجلة «أخبار النقل الجوي» على منحنا هذه الجائزة التي أهديها لعملائنا وفريق عملنا حول العالم».

وتسير «العربية للطيران» رحلاتها حاليا إلى147 وجهة عالمية انطلاقا من خمسة مراكز عمليات رئيسية متوزعة على مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتسعى قدما إلى مواصلة مهمتها في بناء شبكة واسعة من الوجهات المتنوعة، التي تتيح للمسافرين على متن طائراتها الحصول على تجربة سفر استثنائية بأسعار مناسبة.

عادل العلي

«العمومية» توزع أرباحا بـ 85 مليوناً

مجموعة «جي إف إتش» المالية تحقق صافي أرباح 104.2 مليون دولار

جانب من العمومية

أعلنت مجموعة جي إف إتش المالية عن اختتام اجتماعي الجمعية العامة العادية والجمعية العامة غير العادية للمجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017، حيث قام المساهمون بالتصويت على توزيع أرباح نقدية بنسبة 8.72% من القيمة الاسمية للأسهم العادية، بقيمة إجمالية لا تتجاوز 85 مليون دولار أمريكي. هذا وسوف يبدأ توزيع الأرباح خلال 10 أيام من تاريخ الاجتماع السنوي للجمعية العامة.

كما قام المساهمون بالمصادقة على النتائج المالية للمجموعة لعام 2017، والذي شهد تسجيل مجموعة جي إف إتش ربحا صافيا قويا بلغت قيمته 104.2 مليون دولار أمريكي للعام، مما يعكس النمو الكبير الذي تحقق على كافة أصعدة أنشطة أعمال المجموعة.

كما تضمن الاجتماع المصادقة على تقرير مجلس الإدارة، السياسات الجديدة للبنك، وانتخاب عضو مجلس إدارة جديد، وهو السيد مصطفى خربية الذي سيشغل المنصب الشاغر الحالي بالمجلس للفترة الحالية المتبقية 2017 - 2019. كما تمت المصادقة أيضا على تقريري هيئة الرقابة الشرعية والحوكمة المؤسسية، إعادة تعيين المدقق الخارجي للمجموعة لعام 2018 وهيئة الرقابة الشرعية لفترة الخمس سنوات القادمة (2018-2022).

بهذه المناسبة، صرح جاسم الصديقي، رئيس مجلس إدارة مجموعة جي إف إتش المالية بقوله: «نحن سعداء بالأداء القوي والأرباح الجيدة التي قامت المجموعة بتوزيعها عن عام 2017. من المؤكد أن هذه القيمة العالية التي تواصل المجموعة تحقيقها للمساهمين تعكس بشكل جلي قوة استراتيجية التنويع التي تنتهجها المجموعة، ونجاحها في استحداث خطوط أنشطة جديدة تحقق مزيدا من الإيرادات، كما تتيح الاستفادة من محفظتنا المتنوعة من الأصول المالية والبنية التحتية.»

من جانبه، أضاف هشام الريس، الرئيس التنفيذي لمجموعة جي إف إتش المالية بقوله: «لقد أثمرت استراتيجيتنا وجهودنا خلال عام 2017 عن تحقيق نمو مستمر، مما عزز من قدرتنا على توزيع أرباح مجزية على السادة المساهمين مرة أخرى هذا العام. وإنه من خلال البناء على الزخم والتقدم الذي حققناه في العام الماضي، سوف نمضي قدما في عام 2018 ببدء حقبة جديدة من التوسع من خلال زيادة عدد وحجم الفرص الاستثمارية التي ستطرحها المجموعة خلال العام، والسعي لتحقيق عمليات تخارج مربحة وتعزيز قيمة محافظنا الحالية. بهذه المناسبة، نود أن نتقدم بخالص الشكر إلى مساهمينا الكرام وإلى الجهات الرقابية لدعمهم المتواصل وثقتهم في جي إف إتش، كما نتطلع إلى تحقيق أداء وعوائد أكثر قوة خلال العام بمشيئة الله.»

«الدولي» يرعى أنشطة الهيئة العامة للصناعة للعام 2018

تماشياً مع استراتيجية برنامجه المجتمعي الرامي إلى دعم وتشجيع المبادرات والجهود التنموية المحلية، أعلن بنك الكويت الدولي عن دعمه ورعايته لأنشطة وفعاليات الهيئة العامة للصناعة الرياضية والاجتماعية خلال العام الحالي.

وبهذه المناسبة، صرح رئيس فريق وحدة الاتصال المؤسسي في البنك، فهد السرحان - على هامش لقائه مدير مكتب مدير عام الهيئة العامة للصناعة، يوسف الوتار: «إن دعم الدولي للأنشطة الاجتماعية والرياضية التي تنظمها الهيئة يأتي من منطلق حرص البنك الدائم على مساندة مختلف الهيئات والمؤسسات الصناعية ومساعدتها على تحقيق أهدافها، وفي مقدمتها السعي للمساهمة بشكل فعال في دفع مسيرة البلاد التنموية من خلال الارتقاء بنشاط وأداء وإنتاجية القطاع الصناعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.» مؤكدا: «إن دور الدولي لا يقتصر فقط على تقديم الخدمات المصرفية والمالية لعملائه، بل يشمل أيضاً التزامه التام بمسؤوليته الاجتماعية، بما في ذلك دعمه لكل ما تقوم به مؤسسات المجتمع المدني من أنشطة وفعاليات تشمل مختلف المجالات والقطاعات.»

ومن جانبه، أعرب الوتار عن شكره وتقديره لإدارة البنك على دعمها المتواصل لأنشطة الهيئة المتنوعة، مشيداً بالدور المميز الذي يلعبه الدولي في دعم ورعاية مختلف الأنشطة الاجتماعية لمختلف قطاعات ومؤسسات الدولة، ما جعل منه بنكاً رائداً وصرحاً وطنياً يحتذى به، نتيجة إسهاماته في النهوض بمستقبل الوطن من أفراد ومؤسسات.

يذكر أن بنك الكويت الدولي يحرص دائماً على المشاركة في البرامج والفعاليات التنموية، وذلك تماشياً مع الرغبة الأميرية السامية التي تهدف إلى تشجيع مختلف القطاعات الإنتاجية في البلاد ومنها القطاع الصناعي المحلي، بما يخدم تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري.

السرحان والوتار في لقطة تذكارية